بسم الله الرحمن الرحيم

الجمهورية اليمنية

مجلس النواب

تقرير لجنة التنمية والنفط والثروات المعدنية

حول

نتائج نزولها الميداني إلى المنافذ الجمركية البرية التي تحتجز فيها عدد من القاطرات المحملة بالمشتقات النفطية

الرقم (٢٠٢٠/٧)

التاريخ : ٢١ /محرم/١٤٤٢هـ

الموافق : ٩ / سبتمبر/٢٠٢٠م

الأخ / رئـــــــيس المجلـــــــس المحتـــرم
الإخـوة / أعضـاء هيئـة رئاسـة المجلـس المحترمـون
الإخـــــوة / أعضـــــاء المجلـــــس المحترمـون

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ... وبعد :

تنفيـــذاً لقـــرار المجلـــس في جلســـته المنعقـــدة صـــباح يـــوم الســـبت الموافـــق ٢٠٢٠/٧/١١م بتكليـف لجنـة التنميـة والـنفط والثـروات المعدنيـة بـالنزول الميـداني المشـــــترك مـــــع ممـــــثلين عـــــن الجانـــــب الحكـــــومي (شـركة الـنفط اليمنيـة) إلى المنافـذ الجمركيـة البريـة الـتي تحتجـز فيهـا عـدد مـن القـاطرات المحملـة بالمشـتقات النفطيـة ومعرفـة أسـباب عـدم السـماح لتلـك القـــاطرات بالـــدخول إلى أمانـــة العاصـــمة وبقيـــة المحافظـــات وإيجـــاد الحلـــول والمعالجـات اللازمـة لهـذا الموضـوع وتقـديم تقريـر إلى المجلـس بمـا يـتم التوصـل إليـه من معالجات بهذا الشأن في جلسة قادمة.

وعليـه فقـد باشـرت اللجنـة فـور تكليفهـا مـن المجلـس بتنفيـذ المهمـة الموكلـة إليها من خلال آلية عمل تضمنت الخطوات والإجراءات التالية:-

أولاً : عقدت اللجنة صباح يوم الأحد الموافق ٢٠٢٠/٧/١٢م إجتماعاً مشتركاً مع مسئولي شـركة الـنفط اليمنيـة في مقـر الشـركة بأمانـة العاصـمة ، حضـره مـن جانـب الشركة الأخوة :-

١. **عمـــار صـــالح الأضـــرعي** المدير العام التنفيذي للشركة
٢. **نجيـــب عبـــدالله قاضـــي** مدير الدائرة القانونية بالشركة
٣. **شـــــوقي عبدالحميـــــد** مدير دائرة مكتب المدير العام

وعدد من المختصين بالشركة

وخـلال الإجتمـاع أوضـح الأخ / محمـد علـي سـوار – رئـيس اللجنـة لمسـئولي الشـركة طبيعـة وأهـداف المهمـة الموكلـة إلى اللجنـة مـن قبـل المجلـس ، منوهـاً إلى ضـرورة التنسـيق والعمـل المشـترك مـن قبـل اللجنـة والشـركة لدراسـة موضـوع القـاطرات المحتجـزة في عـدد مـن المنافـذ الجمركيـة البريـة ، ومعرفـة أسـباب عـدم السـماح بإدخالهـا إلى أمانـة العاصـمة وبقيـة المحافظـات وبحـث مـا يمكـن إتخـاذه مـن خطـوات وإجـراءات مشـتركة مـن قبـل اللجنـة والشـركة لتنفيـذ هـذه المهمـة ، ووضـع مـا يلـزم مـن معالجـات لموضـوع القـاطرات المحتجـزة وإدخالهـا إلى أسـواق

أمانة العاصمة وبقية المحافظات بما يسهم في التخفيف من وطأة الأزمة القائمة للمشتقات النفطية في السوق المحلية.

وفي هذا الصدد أوضح الأخ/ المدير العام التنفيذي لشركة النفط اليمنية أن المصدر الرئيسي لدخول المشتقات النفطية عبر المنافذ البرية إلى أمانة العاصمة هما منفذي الجوف وعفار وأن الكميات التي تصل إلى هذين المنفذين تأتي من محافظتي مأرب وحضرموت (المكلا) وأن لدى الشركة مندوبين في هذه المنافذ يعملون على إدخال القاطرات المحملة بالمشتقات النفطية (بنزين/ديزل) في حالة إلتزام أصحاب القاطرات بقانون ونظام الشركة والبيع بالسعر الرسمي بعد أن يتم فحص المواد ومطابقتها للمواصفات المعتمدة ، كما أوضح أن السبب الرئيسي في إنتشار السوق السوداء للمشتقات النفطية هو عدم تجاوب الأجهزة الأمنية وأجهزة مكافحة التهريب مع الشركة في الفترة الأخيرة بهذا الشأن .

وعليه في ضوء مناقشة وبحث سبل تنفيذ المهمة المؤكلة للجنة مع مسؤولي الشركة تم التوصل إلى تشكيل لجنتين فرعيتين من أعضاء اللجنة ، بالإضافة إلى ممثلين عن الشركة في اللجنتين وعلى النحو التالي :

اللجنة الأولى : كلفت بالنزول الميداني إلى محافظة الجوف وهي مكونة من الأخوة :

١- محمد علي سوار	رئيساً
٢- حامد ناجي منصورراجح	عضواً
٣- نجيب عبدالله قاضي	مدير الدائرة القانونية بشركة النفط ممثل عن الشركة

اللجنة الثانية : كلفت بالنزول الميداني إلى محافظة البيضاء وهي مكونة من الأخوة :

١- صادق علي أبو يابس	رئيساً
٢- محمد عبدالولي النهمي	عضواً
٣- سلطان المعمري	نائب رئيس الدائرة التجارية بشركة النفط ممثل عن الشركة

ثانياً : باشرت اللجنتان الفرعيتان المشكلتان على النحو المبين أعلاه مهمة النزول الميداني إلى المنافذ البرية المستهدفة بدءً من صباح يوم الاثنين الموافق ٢٠٢٠/٧/١٣م وقد تركزت مهمة اللجنتين وفقاً لقرار المجلس في بحث وتقصي الحقائق حول عدد القاطرات المحتجزة في المنافذ الجمركية البرية وحجم الكميات التي تحملها من المشتقات النفطية، وأسباب احتجاز تلك القاطرات ، وسبل معالجة أوضاعها والسماح بإدخالها إلى أمانة العاصمة والمحافظات الأخرى لتغطية إحتياجات المواطنين بما يخفف من حدة الأزمة القائمة في المشتقات النفطية بالسوق المحلية .

ثالثاً : نتائج النزول الميداني :-

من خلال النزول الميداني من قبل اللجنة وممثلي شركة النفط اليمنية إلى محافظتي (الجوف – البيضاء) وزيارة المنافذ الجمركية البرية واللقاء بمسؤولي المنافذ المستهدفة والإطلاع على أوضاع القاطرات المحتجزة في هذه المنافذ و تقصي اللجنة عن أسباب عدم السماح بإدخالها إلى أمانة العاصمة وبقية المحافظات خلصت اللجنة إلى الملاحظات والإستنتاجات التالية:-

١. أن كميات المشتقات النفطية الموجودة في مركز جمارك عفار هي كميات قليلة وعبارة عن دينات وسيارات صغيرة ولا تغطي إحتياج محطة إلى محطتين فقط ، وبالرغم من إستكمال إجراءات ترسيم هذه الكميات إلا أن شركة النفط اليمنية لم تعمل على السماح لها بالدخول إلى أمانة العاصمة وبقية المحافظات نتيجة لعدم موافقة أصحاب تلك الدينات والسيارات على توزيعها وفق البرامج التموينية المعتمدة من قبل الشركة وبيعها بالسعر الرسمي المحدد من الشركة .

٢. أن عدد القاطرات التي وجدتها اللجنة في مركز جمارك الجوف (١٣)قاطرة و(١٠) شاحنات (صغيرة) وضعها كالتالي:-

- عدد (٥) قاطرات في إطار إستكمال إجراءات ترسيمها وعمل الإجراءات اللازمة لخروجها من المركز وتوزيعها بنظر شركة النفط اليمنية على عدد من المحطات والبيع بالسعر الرسمي المحدد من قبل الشركة.
- عدد من القاطرات تم معالجة أوضاعها والموافقة على خروجها من المركز أثناء نزول وتواجد اللجنة في المركز.
- عدد من القاطرات والشاحنات لا زالت محتجزة في المركز بسبب رفض أصحابها الإلتزام بالشروط والضوابط التي حددتها شركة النفط اليمنية والمتمثلة بالبيع بالسعر الرسمي وتوزيع هذه القاطرات والشاحنات عبر البرامج التموينية التي أعدتها الشركة.

٣. من خلال نزول اللجنة إلى عدد من المناطق والأحياء في مدينة الحزم مركز محافظة الجوف لوحظ ما يلي :

أ. وجود العديد من القاطرات المحملة بالمشتقات النفطية الواقفة على جوانب شوارع المدينة يصل عددها إلى (٣٠) قاطرة.

ب. أن عدد من أصحاب تلك القاطرات يقومون بتفريغ محتوياتها من المشتقات النفطية إلى شاحنات وسيارات صغيرة (دينات) والتي تقوم بنقل معظم الكميات المحملة فيها إلى أحياء وأماكن داخل وخارج محافظة الجوف دون وجود أي متابعة أو رقابة من قبل الجهات الأمنية أو من قبل النقاط المتواجدة على إمتداد خط طريق (الجوف – أرحب – صنعاء) لاعتراض وضبط تلك الشاحنات والسيارات .

ج. عدم قيام السلطة المحلية بمحافظة الجوف ممثلة بمحافظ المحافظة والوكلاء والأجهزة الأمنية بالتنسيق مع مكتب شركة النفط اليمنية بالجوف واتخاذها يلزم من إجراءات لضبط القاطرات المتواجدة على شوارع مدينة الحزم وإدخالها إلى مركز جمارك منفذ الجوف لترسيمها.

٤. لاحظت اللجنة أنه وعقب سيطرة حكومة الإنقاذ الوطني مؤخراً على محافظة الجوف قامت شركة النفط اليمنية بفتح مكتب لها في مدينة الحزم مركز المحافظة ، وقامت بتموين عدد (٣) محطات للوكلاء ومحطة رابعة تابعة للشركة بالمشتقات النفطية وذلك لبيع وتعبئة سيارات المواطنين بالسعر الرسمي المحدد من قبل الشركة بمبلغ (٥.٩٠٠) ريال للدبة الواحدة من مادة البنزين ، و(٦.٩٠٠) ريال للدبة الواحدة من مادة الديزل.. كما تعمل الشركة حالياً على فتح (٤) محطات أخرى للوكلاء في مديرية الزاهر وعدد (٢) محطتين في مديرية المتون. في حين لا يوجد مكتب للشركة في مركز جمارك عفار ولا توجد أي أجهزة أو مختصين لفحص ومطابقة مواصفات المشتقات النفطية في هذا المركز ، حيث يتم حجز الكميات في هذا المركز وتجميعها وتأخيرها لحين نزول لجنة فنية من أمانة العاصمة لفحص ومطابقة محتوياتها.

٥. لاحظت اللجنة وجود محطات على إمتداد الطريق من صنعاء إلى عفار بعضها محطات نموذجية تقوم ببيع المشتقات النفطية (بنزين/ديزل) بأسعار مرتفعة تتفاوت ما بين (١٣.٠٠٠- ١٦.٠٠٠) ريال للدبة الواحدة من مادة البنزين و(١٥.٠٠٠- ١٧.٥٠٠) ريال للدبة الواحدة من مادة الديزل و وجدت اللجنة أيضاً أثناء مرورها على خط طريق (صنعاء – أرحب – الجوف) الكثير من المحطات تقوم ببيع وتعبئة السيارات بالمشتقات النفطية وبأسعار السوق السوداء و تتفاوت اسعار البيع فيها ما بين محطة وأخرى بداية من مبلغ (١١.٥٠٠) ريال وتصل إلى (١٣.٠٠٠) ريال للدبة الواحدة من مادة البنزين، دون قيام شركة النفط اليمنية والجهات الأخرى المعنية باتخاذ أي إجراءات بضبط أصحاب تلك المحطات والزامهم بالبيع بالسعر الرسمي المحدد من قبل الشركة..

٦. وجدت اللجنة أن شركة النفط اليمنية ومصلحة الجمارك قامتا مؤخراً بتاريخ ٢٠٢٠/٦/٢٥م بتوقيع محضر إتفاق خلال الأزمة الحالية للمشتقات النفطية يتضمن تعليق الغرامة التي كانت مفروضة قبل الشركة على أصحاب القاطرات الواصلة عبر المنافذ الجمركية البرية بواقع (١٠٠٪) من قيمة الجمارك والاكتفاء بدفع الجمارك فقط ، الأمر الذي أدى إلى التسريع في دخول العديد من القاطرات بعد دفع الجمارك وإلزام أصحابها بالبيع بالسعر الرسمي وتوزيعها على المحطات بحسب البرامج التموينية المعدة من قبل شركة النفط اليمنية... في حين كان هناك تعميم وتوجيهات سابقة أصدرتها الشركة قبل حدوث الأزمة بفرض غرامة بنسبة (١٠٠٪) على الواردات من المشتقات النفطية في هذه المنافذ.

٧. لاحظت اللجنة أن إدارة مركز جمارك الجوف تعاني من بعض المشاكل والصعوبات التي تعيق سير عملها منها قيام بعض أهالي المحافظة بالتهجم على المركز بالأسلحة بهدف الضغط على إدارة المركز للإفراج عن بعض القاطرات المحتجزة المحملة بالمشتقات النفطية دون دفع الجمارك المستحقة عليها بحجة أنهم قاموا بشراء تلك الكميات من المشتقات النفطية من أصحاب القاطرات لإستخدامها داخل المدينة.

٨. لاحظت اللجنة أن شركة النفط اليمنية أعلنت مؤخراً نفاد مخزون المشتقات النفطية في منشآت الشركة بالحديدة، وبالتالي إنعكاس ذلك سلباً على إحتياجات المواطنين ووسائل النقل من هذه المواد بإنخفاض الكمية التي كانوا يحصلون عليها وهي (٤٠) لتر لتصبح (٢٠) لتر فقط قابلة للانخفاض في ظل إستمرار إحتجاز السفن من قبل العدوان .. بينما لا زالت الطوابير قائمة بكثافة في المحطات العاملة في مختلف المناطق والمديريات.

رابعاً : توصيـــات اللجنـــة :-

بنـاءً علـى مـا تقـدم مـن إيضـاحات وملاحظـات وإسـتنتاجات بشـأن نتـائج النـزول الميـداني إلى المنافـذ البريـة المسـتهدفة ومـا تم التوصـل إليـه مـن قبـل اللجنـة ومسـؤولي شـركة الـنفط اليمنيـة مـن تصـورات بشـأن سـبل معالجـة أوضـاع القـاطرات المحملـة بالمشـتقات النفطيـة المحتجـزة في هـذه المنافـذ ولما فيـه السـماح بإدخالهـا إلى أسـواق أمانـة العاصـمة وبقيـة المحافظـات للتخفيـف مـن وطـأة الأزمـة القائمـة في المشـتقات النفطيـة في السـوق المحليـة.. توصـي اللجنـة المجلس الموقر إلزام الحكومة بالعمل بالتوصيات التالية:-

١. علـى وزارة الإدارة المحليـة ممثلـة بمحـافظي محـافظتي الجـوف – البيضـاء والجهـات الأمنيـة المعنيـة القيـام بـواجبهم والتعـاون مـع شـركة الـنفط اليمنيـة وذلـك باتخـاذ الإجـراءات القانونيـة اللازمـة لضـبط القـاطرات المهربـة المحملـة بالمشـتقات النفطيـة وإدخالهـا إلى المراكـز الجمركية بالمحافظتين لدفع الرسوم المستحقة عليها .

٢. علـى وزارة الـنفط والمعـادن ممثلـة بشـركة الـنفط اليمنيـة شـراء كميـات المشـتقات النفطيـة المحملـة علـى القـاطرات المحتجـزة في المنافـذ البريـة في حالـة مطابقتهـا للمواصـفات المطلوبـة وتوزيعهـا علـى أمانـة العاصـمة وبقية المحافظات وبيعها بالسعر الرسمي المحدد من قبل الشركة .

٣. علـى وزارة الـنفط والمعـادن ممثلـة بشـركة الـنفط اليمنيـة القيام بالتالي:

أ- النزول إلى المحطات الواقعة على طريق (أرحب – الجوف) وعلى طريق (صنعاء – البيضاء) لاتخاذ الإجراءات اللازمة تجاه المحطات المخالفة والغـير مرخصـة الـتي تقـوم ببيـع المشـتقات النفطيـة بأسـعار السـوق السوداء وبالمخالفة للأسعار المعتمدة من قبل الشركة .

ب- البحث عن مصادر محلية بديلة (عبر المنافذ البرية) للحصول على المشـتقات النفطيـة اللازمـة لتغطيـة احتياجـات السـوق المحليـة في ظـل إسـتمرار دول تحـالف العـدوان بإحتجـاز السـفن المحملـة بالمشـتقات النفطية المستوردة من الخارج .

ج- السماح للقطاع الخاص باستيراد كميات كبيرة من المشتقات النفطية المنتجة محلياً وتوريدها عبر المنافذ البرية وكذا استيراد ما يطلب من كميات المشتقات النفطية من الخارج ووفقاً للشروط المحددة من قبل الشركة .

٤. على مصلحة الجمارك ممثلة بمراكزها في محافظتي (الجوف والبيضاء) وشركة النفط اليمنية تسهيل الإجراءات التي تتخذ تجاه القاطرات التي يتم إدخالها إلى مراكز الجمارك واحتجازها بهدف ترسيمها وفحصها بما يكفل إطلاق هذه القاطرات أولاً بأول دون تأخير وألغاء أي غرامات مفروضة على واردات المشتقات النفطية .

٥. على وزارتي الداخلية والدفاع التعاون مع وزارة النفط والمعادن ممثلة بشركة النفط اليمنية وكذا السلطات المحلية بالمحافظات لما فيه ضبط المخالفين لآليات توزيع المشتقات النفطية وأسعارها الرسمية المعتمدة من قبل الشركة وبما يكفل الإستقرار التمويني والسعري للمشتقات في السوق المحلية.

الأخ / الرئيس :

الإخوة / الأعضاء :

ذلك ما توصلت إليه اللجنة.. آملة أن تكون قد وفقت في إنجاز المهمة الموكلة إليها.

والرأي الأول والأخير للمجلس الموقر...

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

صادق علي أبو يابس	**محمد علي سوار**
مقرر لجنة التنمية والنفط والثروات المعدنية	**رئيس لجنة التنمية والنفط والثروات المعدنية**